AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد العراقي ومعايير الكفاية لها للمدة 2004-2019

International reserves in the Iraqi economy and their sufficiency criteria for the period 2004-2019

مروة محمد عودة المياحي [1] أ. د. اديب قاسم شندي[2]

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة واسط

المستخلص

عملت العديد من اقتصادات العالم لاسيما الاقتصادات النامية على الاحتفاظ بمستوى كافٍ من الاحتياطيات لمواجهة الازمات المالية المحلية والعالمية وتأثيراتها السلبية على اغلب متغيرات الاقتصاد الكلي، كذلك الاستفادة منها في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف وبالتالي استقرار المستوى العام للأسعار. لذلك اصبح من الضرورة مراقبة مؤشرات كفاية الاحتياطيات الدولية خاصة في الاقتصادات الأحادية الجانب والتي يشكل فيها القطاع النفطي نسبة كبيرة من مصادر تكوين الاحتياطي الدولي. وفيما يتعلق بالاقتصاد العراقي فبعد التطورات التي شهدها بعد عام 2003 لاسيما الانفتاح الاقتصادي وزيادة الصادرات النفطية مع ارتفاع أسعار النفط العالمية، فقد أدى ذلك الى زيادة حجم الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي . ويخلص البحث الى ان البنك المركزي العراقي يحتفظ بمستوى من الاحتياطيات الدولية يتجاوز حجمها الأمثل وفقاً للمؤشرات المعنية (نسبة الاحتياطيات الى الاستيرادات الشهرية، ونسبة الاحتياطيات الى عرض النقد بالمعنى الواسع).

المقدمة

تمثل الاحتياطيات الدولية أهمية كبيرة في الاقتصادات العالمية لما لها من دور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوجيه السياسات الاقتصادية. إذ تعرف الاحتياطيات الدولية على انها الأصول الأجنبية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات، او التدخل في سوق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة المحلية والمحافظة على الثقة في العملة المحلية، وتشتمل تلك الاحتياطيات على العملات الأجنبية والذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة ومركز الاحتياطي في صندوق النقد الدولي. وعليه ينبغي على السلطات النقدية في كل دولة الاحتفاظ بمستوى امثل من الاحتياطيات، والتي تمكنها من مواجهة الصدمات الخارجية والحيلولة دون تدهور سعر صرف العملة المحلية فضلاً عن تسوية المعاملات والالتزامات الخارجية.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة الدراسة في محاولة الاجابة على التساؤل الاتي:

ما مدى كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن العراق لايزال يحافظ على مستويات جيدة من الاحتياطيات الدولية وفقاً للمعايير الدولية.

هدف البحث

يهدف البحث الى اختبار مدى صحة الفرضية من خلال التعرف على مفهوم الاحتياطيات الدولية ومعايير الكفاية لها، والتعرف على حجم الاحتياطيات الدولية في العراق للمدة 2004-2019، وتطبيق المعايير الدولية في تقييم مدى كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للاحتياطيات الدولية Currency Auction and Foreign reserves

أولاً : مفهوم الاحتياطيات الدولية The concept of international reserves

الأصول الاحتياطية هي الأصول الأجنبية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات ، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة ، أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية وتشكيل أساس يستند إليه في الاقتراض الخارجي. لذلك فأن الاحتياطيات الدولية لا بد ان تكون سائلة ومعرفة بعملة أجنبية قابلة للتحويل[1]، وتتخذ أربعة اشكال [2] :

1. الذهب النقدي المحتفظ به لدى البنك المركزي

يقصد به الذهب الذي تحتفظ به السلطات النقدية كأصل احتياطي ويشمل سبائك الذهب التي تكون بدرجة نقاء تصل نسبتها الى 995 جزءاً في الالف على الأقل رغم انتهاء دورهُ رسمياً في نظام النقد الدولي الا انهُ لا يزال عنصراً مهماً من عناصر الاحتياطيات ، ويتوقع بعض الخبراء الماليين ان دور الذهب ربما يتحدد في النظام النقدي العالمي لكونه السلعة الوحيدة القادرة على مواجهة الازمات والصمود في وقت الحروب أكثر مما تفعلهُ الأسهم والسندات والعملات ويعود ذلك الى انهُ قد تنهار بعض العملات والشركات وتنخفض قيمتها في حالة تزايد المشاكل السياسية وغيرها [3] .

[1] - صندوق النقد الدولي ، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي ، الطبعة السادسة (العربية) ، 2009، ص111

[2] - صندوق النقد الدولي ، الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الاجنبية ، الطبعة العربية 2013 ، ص 13-19

[3] - سوالم صلاح الدين ، تداعيات انهيار اسعار النفط على كفاية احتياطيات الصرف الاجنبي في الدول النامية - حالة الجزائر مجلة دفاتر بوادكس ، 2021 ، ص454

2. العملات الأجنبية والتي تكون تحت تصرف البنك المركزي

أصبحت العملات الأجنبية تشكل نسبة كبيرة من الغطاء النقدي . ويقصد بها العملات الأجنبية الصعبة (القوية) القابلة للتحويل كالدولار واليورو، ويجب ان تتمتع بصفة القبول العام في تسوية المعاملات الدولية ويقبلهُ الدائنون والمدينون في تسوية المعاملات بينهم [1].

3. حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي SDR

اوجد صندوق النقد الدولي وحدة حقوق السحب الخاصة بهدف توفير السيولة الدولية . استحدثت عام 1969 وهي عبارة عن قروض دفترية تمنح الحائز عليها حق الحصول على عملات قابلة للتمويل من موارد الدول الأعضاء في الصندوق وتكون على أساس النسبة المئوية لحصة كل عضو في رأس مال الصندوق[2].

4. المركز الاحتياطي في صندوق النقد الدولي

ويقصد به قيام الدولة العضو بسحب العملات الأجنبية من صندوق النقد الدولي ويكون في حدود شريحة الاحتياطي ، ويتوقف حدود السحب على حجم حصة الدولة العضو بالصندوق ويستخدم السحب فقط في حالة عدم التوازن المؤقت في ميزان المدفوعات اذ لا يجوز السحب من موارد الصندوق لتمويل الاستثمارات طويلة الاجل او في دفع ديون الدولة [3].

وتعرف ايضا بأنها جميع الاصول لدى السلطة النقدية والتي يمكن ان تستخدم مباشرة او عبر قابلية تحويلها المؤكدة الى اصول اخرى لدعم سعر الصرف عندما يكون الميزان الخارجي في حالة عجز .

تستخدم الاحتياطيات الدولية كأداة لتنفيذ السياسة النقدية والتحكم في توجهات أسعار صرف العملة المحلية ، فإنه يتم بصفة أساسية في الدول التي تتبع سياسة تثبيت سعر الصرف اذ تستخدم الاحتياطيات الدولية سواء من خلال عمليات البيع أو الشراء للعملة الأجنبية في سوق الصرف للحفاظ على سعر الصرف عند المستوى المستهدف ، وقد يتبع هذا الإجراء حتى في الدول التي تطبق سعر الصرف المعوم أو المعوم المدار[4]

لذلك تمثل الاحتياطيات الدولية اساس عمل نافذة بيع العملة في الدول التي تصنف اقتصاداتها احادية الجانب وتعد الحكومة هي الأساس لتكوين الاحتياطيات الدولية ويعتمد استهلاكها المحلي بشكل كبير على الاستيرادات ، ففي ظل تذبذب اسعار الصادرات الحكومية وانخفاض ايراداتها وثبات الطلب المحلي على العملة الأجنبية يتم الاعتماد على الاحتياطيات الدولية لاستمرار عمل النافذة في السيطرة على مناسيب السيولة المحلية واستقرار اسعار الصرف ، غير ان الاستمرار بهذا الاجراء قد يعرض الاحتياطيات الدولية لخطر الانخفاض وعدم قدرة البنك المركزي على تحقيق الاهداف المحددة.

[1] - سوالم صلاح الدين ، مصدر سابق ، ص455

[2] - صندوق النقد الدولي ، الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الاجنبية ،مصدر سابق ، ص18

[3] - عبابسة نور الدين ، اثر احتياطي الصرف الأجنبي على الاقتصاديات النامية -دراسة حالة الجزائر- ، أطروحة دكتوراه منشورة ،ص32-36

[4] - احمد شفيق الشاذلي ، طرق تكوين وادارة الاحتياطيات الاجنبية تجارب بعض الدول العربية والاجنبية ، صندوف النقد العربي،ابوظبي،2014 ص9-10

ثانياً : معايير كفاية الاحتياطيات الدولية

توجد عدة مقاييس مقترحة في الادب الاقتصادي تعد مؤشرا على كفاية الاحتياطيات [1] :

1) نسبة الاحتياطيات الأجنبية الى الاستيرادات

يعتد بها كمؤشر لمناسبة حجم الاحتياطيات لتحقيق الهدف الرئيسي من تكوينها ، وهو استخدام تلك الأموال في مواجهة الصدمات الخارجية ، والوفاء بالالتزامات الطارئة المترتبة عليها ، والتي قد تتمثل في عدم القدرة على تمويل المدفوعات عن الواردات نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية عما هو متوقع ، أو تراجع في المداخيل من القطاعات التصديرية ، سلعية أو خدمية ، والتي تمول تلك المدفوعات . وتقاس نسبة الاحتياطيات إلى الواردات من خلال عدد شهور الاستيرادات السلعية والخدمية التي يغطيها صافي الاحتياطيات الأجنبية ويتوقف عدد شهور الواردات التي يجب أن تستهدفه الدولة عند تكوين احتياطاتها الأجنبية على درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة ، ومقدرتها على النفاذ للأسواق المالية الدولية . ويلاحظ أن حجم الاحتياطيات الواجب تكوينها ، وفق هذا المؤشر ، يتأثر بنظام سعر الصرف المتبع ، حيث تتراجع قيمة الاحتياطيات ، وفق هذا المؤشر ، في الدول ذات أسعار الصرف المعومة والدول ذات العملات القابلة للتحويل ، كما في الدول الصناعية المتقدمة ، وترتفع قيمتها في الدول النامية والدول في مرحلة التحول .

2) نسبة الاحتياطيات الى عرض النقود بالمعنى الواسع

يمكن من خلال هذه النسبة معرفة درجة هروب رؤوس الأموال التي من شأنها أن تضغط على الاحتياطيات أو قياس درجة الثقة في العملة المحلية ، ومدى كفاءة النظام المصرفي . ولهذا كانت دالة الطلب على النقود مستقرة نسبيا كما هو الحال في بعض الدول والثقة في عملة الدولة متوفرة ، فان الحاجة إلى هذه النسبة غير مهمة ، والعكس تماما في الدول التي تفتقد إلى عنصر الاستقرار والثقة ، ولذلك فان كان رصيد النقود في معناها الواسع كبير، مقارنة بالاحتياطيات فإن هذا يوحي بوجود كم هائل وكبير لرؤوس الأموال مع مراعاة جوانب أخرى مثل الالتزامات الخارجية ، هذه النسبة مهمة خصوصا بالنسبة للدول التي يتميز فيها النظام المصرفي بالضعف.

المبحث الثاني: الاحتياطيات الدولية في العراق

اولاً: تحليل الاحتياطيات الدولية في العراق للمدة 2004-2019

تتكون الاحتياطيات لدى البنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية وودائع نقدية وسندات خالية من المخاطر فضلاً عن الذهب وحقوق السحب الخاصة والموقف الاحتياطي للبنك المركزي لدى صندوق النقد الدولي . كما تمثل هذه الاحتياطيات موجودات البنك المركزي التي تستخدم لدعم المطلوبات والمتمثلة بالعملة المصدرة واحتياطيات المصارف لدى البنك المركزي . وقد نصت المادة 27 من قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 على ان يتولى البنك المركزي مهمة إدارة

[1] - زايري بلقاسم ، كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السابع ص48-52

الاحتياطيات الدولية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية واهداف السياسة النقدية مع إمكانية استثمار الاحتياطي في مجموعة من الموجودات . وتتولد الاحتياطيات الدولية منذ عام 2004 من خلال اتجاهين [1] :

الاتجاه الأول : يتمثل في مبادلة وزارة المالية الدولار المتحصل من الصادرات النفطية بالدينار العراقي المصدر من قبل البنك المركزي والذي يغطي نسبة تصل الى 60 – 70 % من نفقات الحكومة الداخلية ، وتشكل عملية المبادلة هذه النسبة الأكبر من تراكم الاحتياطي الأجنبي .

الاتجاه الثاني : يتمثل في التحويلات النقدية من المقيمين في الخارج الى المقيمين في الداخل وهي تمثل نسبة ضئيلة في تكوين الاحتياطي .

جدول (1)

الاحتياطيات الدولية وأسعار النفط (مليون دولار)

السنة	الاحتياطيات الدولية	أسعار النفط
2004	7,910	33.1
2005	12,200	48.3
2006	20,050	58
2007	31,450	66.4
2008	50,100	92.1
2009	44,330	60.3
2010	50,620	76.7
2011	61,030	106.2
2012	70,330	108
2013	77,750	103.7
2014	66,280	94.4

[1] - مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2011 ، ص6-12

2015	53,990	47.9
2016	45,300	39.4
2017	49,310	51.9
2018	64,720	68.4
2019	68,020	63.6

المصدر : - البنك الدولي ، بيانات الدول ، https://data.worldbank.org، العمود (1) العراق ،

- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة ، العمود (2)

شهدت الفترة بعد عام 2003 في العراق نمواً في حجم الاحتياطيات ويرجع ذلك النمو الى ارتفاع أسعار النفط وعوائده ، اذ ارتفع سعر برميل النفط من 33.1 دولار عام 2004 الى 63.6 دولار عام 2019 . وقد ترتب على ارتفاع العوائد النفطية تراكم الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي خلال المدة 2004 – 2013 اذ بلغت 7,910 مليون دولار عام 2004 حتى وصلت اعلى مستوى لها خلال الأعوام 2012 - 2013 اذ بلغت الاحتياطيات 70,330 – 77,750 مليون دولار على التوالي ، وباستثناء عام 2009 انخفضت الاحتياطيات الى 44,330 مليون دولار بفعل الازمة المالية العالمية والتي نجم عنها انخفاض أسعار النفط اذ بلغت 60.3 دولار للبرميل

غير انهُ حدث تراجع في حجم الاحتياطيات للمدة 2014 - 2016 بسبب انخفاض أسعار النفط على المستوى العالمي وصلت الى 47.9 دولار امريكي للبرميل سنة 2015 ثم انخفضت الى 39.4 دولار سنة 2016 لتنخفض معهُ الاحتياطيات الى 45,300 مليون دولار . ثم بعد ذلك عاودت الاحتياطيات للارتفاع اذ بلغت 68,020 مليون دولار في عام 2019 وذلك بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط .

ثانياً: المستوى الأمثل للاحتياطيات في العراق للمدة 2004 – 2019

أ – نسبة تغطية الاحتياطيات الدولية للاستيرادات

يمتاز الاقتصاد العراقي باعتماده على النفط الخام كسلعة أساسية في الصادرات ومورد رئيس في تكوين الاحتياطيات، وبالمقابل الاعتماد بدرجة كبيرة على الاستيرادات لتغطية الطلب الاستهلاكي المحلي . وقد ارتفعت استيرادات العراق خلال هذه الفترة جراء تزايد الطلب على السلع والخدمات نتيجة تزايد الأجور والرواتب . ووفقاً لهذا المؤشر سيتم مقارنة عدد اشهر

تغطية الاحتياطيات للاستيرادات . اذ يلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (2) ان حجم الاحتياطيات يفوق المستوى الأمثل المحدد بحوالي ثلاثة اشهر او نسبة 30 % من اجمالي الاستيرادات . اذ زادت عدد اشهر تغطية الاستيرادات من 4 اشهر لعام 2004 لتصل الى اعلى عدد لها 21 شهر لعام 2019 .

جدول (2)

نسبة الاحتياطيات الى الاستيرادات للمدة 2004 – 2019 (مليون دولار)

السنة	الاحتياطيات الدولية 1	الاستيرادات 2	قيمة الاستيرادات شهرياً 3	تغطية الاحتياطيات لعدد الأشهر 4 = 3 / 1	نسبة الاحتياطيات الى الاستيرادات % 30 5
2004	7,910	21،302	1,775	4	37%
2005	12,200	23،532	1,961	6	52%
2006	20,050	20,892	1,741	12	96%
2007	31,450	21,516	1,793	18	146%
2008	50,100	35,496	2,958	17	141%
2009	44,330	38,437	3,203	14	115%
2010	50,620	43,915	3,660	14	115%
2011	61,030	47,803	3,984	15	128%
2012	70,330	59,006	4,917	14	119%
2013	77,750	59,349	4,946	16	131%
2014	66,280	53,177	4,431	15	125%
2015	53,990	39,045	3,254	17	138%

132%	16	2,851	34,208	45,300	**2016**
130%	16	3,156	37,866	49,310	**2017**
142%	17	3,811	45,736	64,720	**2018**
174%	21	3,265	39,185	68,020	**2019**

المصادر : - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة ، العمود (2)

- البنك الدولي ، بيانات الدول ،العراق https://data.worldbank.org ، العمود (1)

- العمود (3) (4) من عمل الباحثة

ب - نسبة الاحتياطيات الى عرض النقود M2

اخذ عرض النقد في العراق بالارتفاع خلال الفترة 2004 – 2019 اذ وصل الى 103442مليون دولار عام 2019 بعد ان كان 11517مليون دولار عام 2004 . ولغرض قياس نسبة الاحتياطيات الى عرض النقد بالمفهوم الواسع قمنا بتحويل قيمة عرض النقد M2 من الدينار الى الدولار . ويتضح من خلال بيانات جدول رقم (3) ان نسبة الاحتياطيات الرسمية الى عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 يفوق الحجم الأمثل من الاحتياطيات الرسمية الواجب الاحتفاظ بها والتي تعادل 20 % من عرض النقد بالمفهوم الواسع.

جدول (3)

نسبة الاحتياطيات الى عرض النقد بالمعنى الواسع للمدة 2004 – 2019 (مليون دولار)

السنة	**الاحتياطيات 1**	**عرض النقد M2 2**	**نسبة الاحتياطيات الى عرض النقد 3**
2004	7,910	11517	69%
2005	12,200	13135	93%
2006	20,050	19383	103%

142%	22174	31,450	2007
144%	34862	50,100	2008
98%	45355	44,330	2009
84%	60289	50,620	2010
85%	72076	61,030	2011
93%	75466	70,330	2012
89%	87680	77,750	2013
73%	90728	66,280	2014
65%	82595	53,990	2015
51%	88082	45,300	2016
55%	89435	49,310	2017
68%	95416	64,720	2018
66%	103442	68,020	2019

المصدر : - البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة ، العمود (2)

- البنك الدولي ، بيانات الدول ،العراق https://data.worldbank.org العمود (1)

- العمود (3) من عمل الباحثة

ثالثاً: العلاقة بين الاحتياطيات الدولية وكل من مشتريات ومبيعات النافذة من العملة الأجنبية

يعد القطاع النفطي في العراق احد المرتكزات المهمة في الاقتصاد العراقي وتمثل ايراداتهُ مصدراً اساسياً في تكوين الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي العراقي ، وتتأثر تلك الإيرادات بعوامل خارجية تتعلق بتقلبات أسعار النفط العالمية مما تنعكس سلبا على إيرادات العراق النفطية. ويقابل تلك الايرادات نفقات حكومية ذات مرونة منخفضة اتجاه التغير في

الايرادات وذات طبيعة استهلاكية مولدة فائض طلب يتم اشباعهُ من خلال الاستيرادات والتي يتم تمويلها عبر مبيعات البنك المركزي للعملة الأجنبية إضافة الى البيع النقدي المباشر لسد حاجة المواطنين من العملة الأجنبية لأغراض السفر والعلاج وغيرها [1]. ولذلك أصبحت الاحتياطيات الدولية موجهة للتعامل المباشر مع ضغوط السوق واحتياجاتهُ من العملة الأجنبية ولكن في اطار توجهات السياسة النقدية المتمثلة في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال الحفاظ على استقرار قيمة الدينار العراقي وقوتهُ الشرائية [2].

يتراكم الفرق بين المشتريات والمبيعات من العملة الأجنبية في جانب الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي العراقي . ويلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (4) ان هناك فارق إيجابي بين المشتريات والمبيعات للعملة الأجنبية خلال السنوات 2004-2019 باستثناء السنوات 2006، 2009 ، 2014 ، 2015 ، 2016 ، 2017 ، اذ تكون فيها المبيعات اعلى من المشتريات ويتم تعويض ذلك الفرق من خلال السحب من الاحتياطيات الدولية .

جدول (4)

العلاقة بين الاحتياطيات الدولية ومشتريات ومبيعات النافذة (مليون دولار)

السنة	اجمالي المشتريات 1	اجمالي المبيعات 2	الفرق بين المشتريات المبيعات 3	الاحتياطيات 4	نسبة المبيعات الى الاحتياطيات 5
2004	10،402	6,108	4,294	7,910	%77
2005	14،930	10,462	4,468	12,200	%85
2006	16،912	11,174	- 3,693	20,050	%55
2007	28،113	15,980	12,133	31,450	%50
2008	45،850	25,869	19,981	50,100	%51
2009	23،026	33,990	- 10,964	44,330	%76
2010	41،004	36,171	4,833	50,620	%71

[1]- محمد نوري داود ،الاتجاهات المستقبلية لتأثير بعض المتغيرات الاقتصادية في الاحتياطيات الأجنبية ، البنك المركزي العراقي ،2020 ،ص9

[2]- مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي مفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، 2012 ، ص9

%65	61,030	11,205	39,798	51،003	2011
%69	70,330	8,356	48,649	57،005	2012
%68	77,750	8,769	53,231	62،000	2013
%78	66,280	- 4,213	51,728	47،515	2014
%82	53,990	- 11,854	44,304	32،450	2015
%74	45,300	- 7,824	33,524	25،700	2016
%85	49,310	- 1,846	42,201	40،355	2017
%72	64,720	5,096	47,133	52،229	2018
%75	68,020	7,724	51,127	58،851	2019

المصدر : - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة ، العمود (1)(2)

- البنك الدولي ، بيانات الدول ، العراق ، https://data.worldbank.org

- العمود (3) (5) من عمل الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول (4) ارتفاع نسبة مبيعات النافذة من العملة الاجنبية الى الاحتياطيات الدولية خلال المدة 2004-2019 اذ بلغت اعلى مستوى ارتفاع لها عام 2005 و2015 و2017 وان هذه النسب تشير الى مدى استنزاف الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي بهدف المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار. ويتبين من خلال الشكل (1) ان هناك تذبذب كبير ارتفاعاً وانخفاضاً في مشتريات العملة الأجنبية من وزارة المالية مقابل الثبات شبه نسبي في مبيعات النافذة من العملة الأجنبية .

الشكل (1)
العلاقة بين الاحتياطيات الدولية ومشتريات ومبيعات النافذة

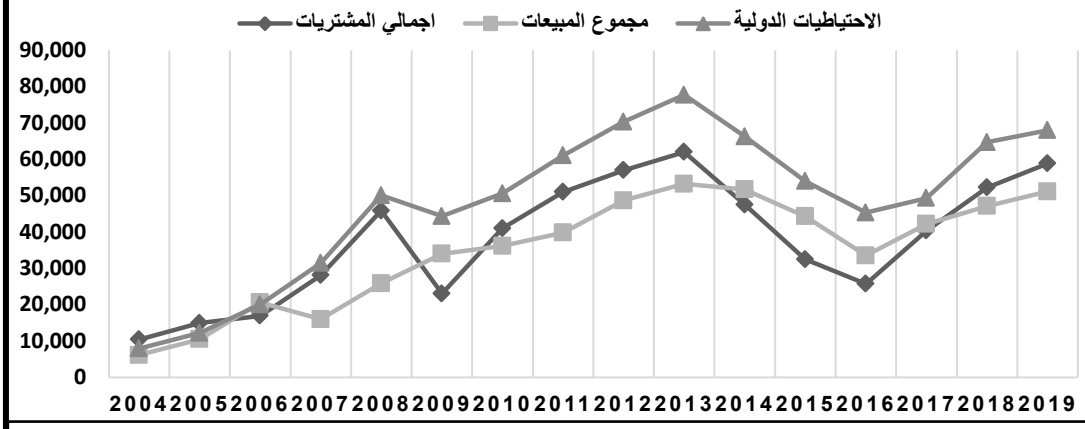

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (15)

الاستنتاجات

1. إن حجم الاحتياطيات الدولية في البنك المركزي العراقي وفقاً للمعايير المستخدمة تفوق المعدل الكافي لتلبية الطلب على الدولار .
2. تكونت الاحتياطيات الدولية في العراق منذ عام 2004 من خلال اتجاهين يتمثل الأول في مبادلة وزارة المالية الإيرادات النفطية بالدينار العراقي المصدر من قبل البنك المركزي والثاني يتمثل في التحويلات النقدية من المقيمين في الخارج الى المقيمين في الداخل.
3. تستخدم الاحتياطيات الدولية كأداة لتنفيذ السياسة النقدية بصفة أساسية في الدول التي تتبع سياسة تثبيت سعر الصرف او تتبع نظام التعويم المدار.
4. أدى ضعف القاعدة الإنتاجية الى زيادة الاعتماد على الاستيرادات لتلبية احتياجات الطلب المحلي على السلع والخدمات مما تسبب ذلك في زيادة الضغوط على الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي .

التوصيات

1. تحويل الفائض في الاحتياطيات الدولية الى صندوق ثروة سيادي لتعظيم العوائد وتجنب الازمات الاقتصادية والمالية التي قد تنشأ عن انخفاض الإيرادات النفطية، ولتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية.
2. العمل على تنمية قطاعات الناتج المحلي الإجمالي غير النفطية وزيادة مساهمتها في تكوين العرض الكلي وذلك بهدف تقليل الاعتماد على الاستيرادات لتلبية الطلب المحلي والتي تؤدي الى استنزاف الاحتياطيات الدولية، فضلاً عن زيادة الصادرات التي تعد المصدر الرئيس لتراكم الاحتياطي الدولي.
3. توجيه الفائض من الاحتياطيات الدولية للاستثمار الداخلي ، وذلك لدعم قدرة الاقتصاد العراقي على الاستثمار المحلي وتمويل المشاريع المحلية.

المصادر

1) احمد شفيق الشاذلي ، طرق تكوين وادارة الاحتياطيات الاجنبية تجارب بعض الدول العربية والاجنبية ، صندوف النقد العربي،ابوظبي،2014
2) زايري بلقاسم ، كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السابع .
3) سوالم صلاح الدين ، تداعيات انهيار أسعار النفط على كفاية احتياطات الصرف الأجنبي في الدول النامية - حالة الجزائر مجلة دفاتر بوادكس ، 2021
4) صندوق النقد الدولي ، الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الاجنبية ، الطبعة العربية 2013
5) صندوق النقد الدولي ، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي ، الطبعة السادسة (العربية) ، 2009
6) عبابسة نور الدين ، اثر احتياطي الصرف الأجنبي على الاقتصاديات النامية -دراسة حالة الجزائر- ، أطروحة دكتوراه منشورة، 2017
7) مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي مفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، 2012
8) مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2011